

## تكوين منظم من جمعية المحامون الشبان و International LegalFoundation

### حول

### " في الفجوة: حماية حقوق المتهم بعد الدستور الجديد، وقبل صياغة المجلة الجنائية. "

International LegalFoundation هي منظمة غير حكومية تعمل بدون مقابل مقرها بنيويورك وتأسست في 2001. تعتبر ILF المشروع الأول دوليا للدفاع عن حق المتهم المعوز في التحصل على تمثيل قانوني. إقتناعاً منها أن كل شخص متهم بارتكاب جريمة يستحق أن يدافع عنه ويمثله محام متمرس وذلك بغض النظر عن قدرته على الدفع له ، تقوم ILF بمساعدة البلدان التي شهدت صراعات أو في طور الانتقال الديمقراطي على خلق وإنشاء نظم مساعدة قانونية فالمسائل الجنائية. وتكون هذه النظم فعالة وناجعة في الدفاع الجنائي عن الفقراء.

تونس مثل العديد من البلدان التي خرجت حديثاً من صراعات أو في طور الانتقال الديمقراطي، توجد فوارق بين ما ينصح القانون وبين التطبيق. وفي مثل هذه الحالات وعند صياغة الدستور الجديد يمكن نص قوانين لحماية وضمان حقوق الدفاع عن المتهم. ولكن شريطة وجود محامين دفاع فاعلين لضمان الحفاظ على حقوق موكلين وإلا لن تطبق هذه القوانين بنجاحة.

ILF بصدد بعث مشروع تعليمي إرشادي للمحامين التونسيين المهتمين بحماية وحفظ حقوق الفئات الضعيفة والمتهمه بداية من وقت الإيقاف وما يليه من إجراءات.

تأمل ILF في التوصل إلى الارتقاء المبكر بالعدالة التونسية من خلال الانخراط في مناقشات مكثفة الممارسة و التحليل القانوني مع للمحامين التونسيين والعلاقة بين القوانين الحالية لتونس، والحلول العملية لعدم الاتساق في القانون، ودور المحامي و الممارسات الحالية.. و على هذا الأساس تنتظم الدورة التكوينية لفائدة المحامين الشبان بين يوم الثلاثاء 6 جانفي الخميس 8 جانفي 2015 الدورة التكوينية لفائدة المحامين الشبان بعنوان " في الفجوة: حماية حقوق المتهم بعد الدستور الجديد، وقبل صياغة المجلة الجنائية. "

تتطلب المنظمة للتعامل مع المحامين التونسيين المعنيين بتقديم الدعم و أساليب الدفاع في مادة التمثيل القضائي للمتهمين من الفقراء وضعاف الحال الذين يعتقدون أنه من المهم تمكين المعوزين و المهمشين من الحصول على تمثيل قانوني كفاء ولائق. و على هذا الأساس تركز الدورة التكوينية لفائدة المحامين الشبان بخصوص آليات وتقنيات الدفاع في المادة الجزائية للمعوزين على رغبة المشاركين من المحامين في تطوير فنيات أساليب الدفاع بشكل ايجابي في مكافحة الممارسات الغير قانونية التي تنتهك حقوق المتهمين.

تقديم الدورة التكوينية:

ستكون الدورة التكوينية على مدة 3 أيام و مع 20 مشارك لمناقشة الأساليب الحديثة للتمثيل القضائي في المراحل الأولى للإيقاف بما ينصه الدستور التونسي الجديد و المجلة الجنائية . أثناء الندوة ستتم مناقشة و مقارنة الفرق بين دستور 1959 و 2014. مع تحليل تطبيقية تطوير فنيات أساليب الدفاع على الموكلين من بداية زمن الإيقاف و تطبيقها عملا بما ينصه الدستور التونسي الجديد. و ماهية التدابير اللازمة التي على المحامي القيام بها لضمان حفظ حقوق موكله.

المشاركون مدعوون أيضا لمناقشة دور المحامي التونسي حاليا من خلال مقارنته بنظيره الفرنسي و من خلال النظر الى القرارات المرجعية للمحكمة العليا لحقوق الإنسان و مقرها الاتحاد الأوروبي. سيكون التدريب على تكريس طاقاتهم للبحث و استنباط حجج الدفاع لتقديمها للمحكمة من أجل تحديد الخروقات التي تمت أثر الإيقاف سيتم التطرق الى موضوع التمثيل القضائي التونسي .

كما تحدث الدورة التكوينية المشاركين على تحديد و تحليل الإشكاليات الأولية و تناولها من مختلف الجوانب مستعملين مثال  
جحة

يوم	الموضوع	الهدف	تمارين
1	المقدمة الجزء الاول: تحليل ال دستور . 2014 . 1959 الفصول التي لها علاقة بالدفاع عن المتهم الجزء الثاني : الحق في توكيل محامى دور المحامي في وقت الإيقاف	تحليل	تحليل الإشكاليات الأولية و تناولها من مختلف الجوانب الفرضية الدستورية تمارين تطبيقية
2	الجزء الاول: مراجعة اليوم الاول تعريف بالمجلة الجنائية و تحليل الدستور 2014 باستعمال فرضيات الجزء الثاني: التمثيل القانوني الفوري من متى، كيف، لماذا	تحليل	تحليل الإشكاليات الأولية و تناولها من مختلف الجوانب الفرضية الدستورية عمل جماعى

<p>تباين قوانين الدفاع مع إجراءات القضية</p>	<p>تحليل</p>	<p>الجزء الاول: دراسة حالة حق المتهم في التمثيل القانوني</p> <p>الجزء الثاني: دراسة المساعدة القضائية</p>	<p>3</p>
--	--------------	---	----------